الاتحاد الأوروبي وإشكالية الأمن الطاقوي

فهيم رملي — أستاذ مساعد -ب-
خولة بوناب — أستاذة مساعدة مؤقتة [متعاقدة]

قسم العلوم السياسية جامعة البليدة -2 قسم العلوم السياسية – جامعة باتنة -1

:remili@univ lida2.dz
khawla_melek@hotmail.fr

الملخص:

يعد الإتحاد الأوروبي أكبر تكتل إقليمي ذو طابع اقتصادي سياسي أمني وثقافي عرفه المجتمع الدولي، كانت بدايته **"جماعة الفحم والصلب"** في 1951، وتطورت حتى وصلت إلى غاية السعي الحثيث لتجسيد وحدة سياسية وإلى حد كبير وحدة أمنية مشتركة تواجه تحديات البيئة الدولية ككيان فيدرالي موحد، وبحثنا في هذه المقالة الوضع الطاقوي للإتحاد الأوروبي؛ من خلال معرفة الموارد والاحتياجات الطاقوية للإتحاد، والتطرق لإشكالية الأمن الطاقوي الأوروبي، وفي الأخير دراسة التحديات التي تواجهها دول التكتل في إطار معضلة الأمن الطاقوي في القارة الأوروبية.

Summary:

The European Union is the largest regional bloc economic in nature political, security and cultural defined by the international community, beginning "Coal and Steel Group" in 1951, and evolved to very actively seek to reflect the political unity and to a large extent a joint security unit to face the challenges of the international environment a unified federal entity, and we discussed in this article the energy situation of the European Union; through the knowledge of energy resources and needs of the Union, and the addressing of the Problematique of the European energy security, and in the study of the challenges faced by the countries of the bloc in the framework of the energy security dilemma in the European continent.

مقدمة:

من المعلوم أن كل دول العالم لها أمن قومي ترتبط ارتباطا وثيقا به، هذا الأخير الذي توسع مفهومه كثيرا فلم يعد يقتصر على سلامة الأراضي وإحترام سيادة الدولة، بل تعداها ليشمل كل مجالات حياة الفرد داخل الدولة؛ فاليوم يتعين على الدولة أن تحفظ أمنها السياسي، وأمنها الإقتصادي، والبيئي، والإجتماعي، وكذا الطاقوي، وما يهمنا نحن في هذا الإطار هو الأمن الطاقوي الذي أصبح محل إهتمام صناع القرار في ظل حروب الطاقة التي يعرفها العالم، والصراع حول مصادرها بين القوى الكبرى والفاعلة في النظام الدولي، وعلى اعتبار أن الإتحاد الأوروبي كواحد من بين القوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي، فإن ذلك يتطلب منه توفير أكبر قدر ممكن من مصادر الطاقة وتأمين تحصيلها، سيما إذا علمنا أنه (الاتحاد الأوروبي) يعاني من تبعية كبيرة في هذا الجانب، تأسيسا على هذا نطرح التساؤل الرئيسي التالي: **ما المقصود بالأمن الطاقوي وإلى أي مدى يمكن للمتغير الطاقوي أن يؤثر في سياسات الاتحاد الأوروبي داخليا وخارجيا ؟ .**

للإجابة على الإشكالية المطروحة اتبعنا الخطة التالية:

المحور الأول: الموارد والاحتياجات الطاقوية الأوروبية

أولا- الموارد الطاقوية للاتحاد الأوروبي

ثانيا- الاحتياجات الطاقوية للإتحاد الأوروبي على المدى القريب والمتوسط

المحور الثاني: الأمن الطاقوي الأوروبي : مفهومه ومحدداته

أولا- مفهوم الأمن الطاقوي

ثانيا- محددات الأمن الطاقوي الأوروبي

المحور الثالث: التحديات التي تواجه الأمن الطاقوي الأوروبي

أولا- نقص الإنتاج المحلي والتبعية المتزايد للأسواق الخارجية

ثانيا- إشكالية موثوقية موردي الطاقة للإتحاد الأوروبي

ثالثا- صعوبة إيجاد سياسة طاقوية مشتركة وموحدة:

المحور الأول: الموارد والاحتياجات الطاقوية الأوروبية

يعد الإتحاد الأوروبي بأعضائه الـ 28 (EU-28)* تكتل اقتصادي بالدرجة الأولى، فهو يحتل المراتب الأولى في العديد من الصناعات والتكنولوجيا المتطورة والتقنيات الدقيقة، ويعتمد ذلك على المواد الأولية بالأساس، وتعد هذه الأخيرة نقطة ضعف التكتل حيث يعاني قصرا كبيرا في هذا الجانب، وسنتطرق في هذا المحور للموارد الطاقوية للإتحاد أولا؛ ولاحتياجاته على المدى القريب والمتوسط ثانيا.

أولا- الموارد الطاقوية للإتحاد الأوروبي: تمثل الحصيلة الطاقوية للإتحاد الأوروبي ما يملكه من موارد طاقوية التي تتركز عليها اقتصادياته الداخلية وعلاقاته الخارجية، هذا فضلا على تأثيراتها السياسية والإستراتيجية، فمثلا في مجال احتياطات النفط نجد أن أغلب الدول الأوروبية لا تملك سوى احتياطات ضئيلة حيث لا تتعدى نسبة احتياطي هذا المورد المتوفر لها مقارنة بالاحتياطي العالمي 1,7% وهي نسبة ضئيلة مقارنة بما تستهلك دول الإتحاد من المورد نفسه ؛ حيث أن الإتحاد الأوروبي يستهلك حوالي 20% من الطاقة المنتجة في العالم مع احتياطي ضعيف، فهو يستورد أكثر من نصف احتياجاته الطاقوية ، من جهة أخرى فإن للنفط مكانة خاصة في السوق الأوروبية لاستخداماته الواسعة، حيث يستعمل أكثرية في قطاع النقل الذي

يأتي في المرتبة الأولى بنسبة تقدر بحوالي 33% ويليه قطاع السكن 27 %، ومن ثم قطاع الصناعة بنسبة 24% من ثمة القطاعات الأخرى .

كما تعرف القطاعات المحركة للاقتصاد الأوروبي استهلاكا كبيرا للنفط حيث تؤكد إحصائيات 2004 أن نسبة الاستهلاك وصلت ما يقارب 645.86 مليون طن في حين الإنتاج المحلي لم يتعدَّ 145,12 مليون طن فقط، وهذه الفجوة بين الاستهلاك والإنتاج النفطي داخل الإتحاد دفعت به للاعتماد على الاستيراد بشكل كبير؛ حيث تعرف دول الإتحاد تبعية مستمرة ومتزايدة للخارج وللدول المصدرة الكبرى، وفي مقدمة هذه الدول روسيا والشرق الأوسط، شمال إفريقيا والنرويج، أما فيما يخص دول الإتحاد الأكثر استيرادًا نجد ألمانيا وفرنسا وبولندا، حيث تقدر نسبة تبعية ألمانيا للخارج 97% وفرنسا بنسبة 95% أما بولندا فنسبة تبعيتها تتمثل في 98% ، في حين نجد في مقدمة الدول المنتجة داخل الإتحاد بريطانيا التي وصل إنتاجها إلى 1,43 مليون برميل في اليوم في 2013، والدانمرك بالإضافة إلى كل من إيطاليا وألمانيا وهولندا، لكن إنتاج كل منها لا يكفيها على المستوى الداخلي وهي الأخرى مضطرة للاستيراد من الخارج.

أما الغاز الطبيعي فيُعَدُّ ثاني مورد من حيث انخفاض احتياطاته في الإتحاد الأوروبي بحيث لا يتجاوز حجم احتياطي دول الإتحاد مجتمعة 3,5% من الغاز الطبيعي، وبالرجوع إلى ترتيب المناطق التي تحوز على احتياطي الغاز الطبيعي نجد أن دول الإتحاد تقع في أسفل الترتيب؛ حيث 38% من الاحتياطات العالمية تتركز في روسيا الاتحادية، و35% في دول الشرق الأوسط، و4 %في إفريقيا، وآسيا تملك 5,6%، أما أمريكا الشمالية فلها نسبة 4,9% من الاحتياطي العالمي، في حين بلغت نسبة استهلاكها لهذا المورد ما

يقارب 18% من إجمالي الغاز المستهلك عالمي ، وتعتمد في استهلاكها على الاستيراد من روسيا التي تعد الشريك الأول في تصدير الغاز للإتحاد الأوروبي فالنرويج ثم أخيرا الجزائر،

وبخصوص الفحم فإنه لا يختلف كثيرا عن المَوْرِدَيْنِ السابقين؛ حيث يعرف الإتحاد الأوروبي ضعفا حادًا في احتياطات الفحم حيث لا يتجاوز 7% من الاحتياطي العالمي لسنة 2000 مقارنة باستخداماته الواسعة خاصة أن دول الإتحاد الأوروبي معروفة بتطور قطاع الصناعة فيها، فهي كانت مهد الثورة الصناعية للقرن التاسع عشر.

ثانيا- الاحتياجات الطاقوية للإتحاد الأوروبي على المدى القريب والمتوسط:

إن الحصيلة الطاقوية السابقة المتعلقة بالموارد الطاقوية للإتحاد الأوروبي تشير إلى وجود اختلال بين حجم الاستهلاك الكبير والمتزايد لدول الإتحاد وبين احتياطاتها الضعيفة، وهذا الأمر الذي أدى إلى زيادة اعتمادها بدرجة كبيرة على المصادر الأجنبية، من خلال الاستيراد من الخارج لإشباع حاجياتها الطاقوية، ولقد بلغت تبعية دول الإتحاد الأوروبي في الاعتماد على موارد الطاقة الخارجية في سنة 2000 حوالي 50 % من مجموع احتياجاتها، ومن المتوقع أن تصل إلى 70% بحلول سنة 2020 .

وفي ظل الارتفاع المتزايد للطلب العالمي على الطاقة حيث تشير آخر الإحصائيات للوكالة الدولية للطاقة حول أحد الموارد الطاقوية وهو النفط أن الطلب عليه في تزايد مستمر حيث سيصل في 2016 إلى 96,39 مليون برميل في اليوم.

ويعد الإتحاد الأوروبي أكبر تكتل إقليمي مستهلك ومستورد للطاقة في العالم واحتياجاته الطاقوية في تزايد مستمر؛ حيث من المتوقع أن تصل

احتياجاته في 2020إلى 35 مليون طن بالنسبة للاحتياجات العالمية التي ستصل إلى 59 مليون طن، وعليه تسعى دول الإتحاد إلى تأمين احتياجاتها الطاقوية من خلال تنويع صادراتها الخارجية، حيث يتوقع الأوروبيين أن استهلاكهم سيصل إلى 40% من الفحم و60% من الغاز الطبيعي و80% من النفط المستوردين في 2030 .

المحور الثاني: الأمن الطاقوي الأوروبي : مفهومه ومحدداته

ذلك سنسعى في هذا المحور إلى البحث في مضامين مفهوم الأمن الطاقوي، ثم بعد ذلك نسقطه على الحالة الأوروبية.

أولا: مفهوم الأمن الطاقوي: مع تزايد الصراع الدولي على مصادر الطاقة وتأمين إمداداتها في ظل ندرتها وتزايد الطلب عليها خلال العقود القادمة، برزت أهمية مفهوم "أمن الطاقة" الذي أضحى مؤخرًا مصطلحاً واسعًا متعدد الأبعاد وينطوي على جملة من الدلالات السياسية والإقتصادية والإستراتيجية؛ فالصراع الدولي خلال العقود القادمة في ظل توقع كثير من التقارير والدراسات الإستشرافية سيكون محوره الطاقة، لصعود قوى ناشئة على الساحة الدولية يكمن مصدر قوتها في نموها الإقتصادي الذي يحتاج إلى مصادر الطاقة لإستمرار هذا النمو وتعزيز مكانتها الدولية .

في البداية، تواجه محاولة إيجاد تعريف محدد لمفهوم "أمن الطاقة" عددًا من الإشكاليات من جهة، وصعوبة إيجاد تعريف متفق عليه من قبل الباحثين والدارسين والدول المستهلكة والمصدرة من جهة أخرى، وذلك راجع بالأساس لتعدد المقاربات والمنظورات التي تتناول قضية أمن الطاقة، وعموما يمكن إجمال إشكاليات تعريف مفهوم " الأمن الطاقوي" في ثلاث إشكاليات رئيسية :

أ- ليس هناك إتفاق على تعريف محدد لمفهوم الأمن في ظل تبني كل دولة سواء منتجة أو مستهلكة تعريفًا خاصًا بها، حتى إن الدولة الواحدة قد تتبنى تعريفات مختلفة للمفهوم تختلف من فترة إلى أخرى، وما يرتبط بذلك من سياسات خاصة بتحقيق مفهومها لأمن الطاقة، ومع صعوبة التوافق في التعريف، تبرز صعوبة التنسيق بين الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة لضمان تحقيق أمن الطاقة وطنيا وعالميا.

ب- قضية الطاقة وإن كانت قضية إقتصادية بالأساس إلا أن هناك أبعادًا عدة للمفهوم لا تقل أهمية عن البعد الإقتصادي، وتتمثل في الأبعاد السياسية والبيئية والأمنية...إلخ ما يضفي قدرا كبيرا من التعقيد على قضية أمن الطاقة في ظل التداخل والتشابك بين تلك الأبعاد.

ج- على الرغم من أن مصادر الطاقة -خاصة النفط والغاز- هي سلع إقتصادية تخضع لقانون السوق العرض والطلب، إلا أنها أصبحت تخضع لإعتبارات أخرى بعيدة عن السوق أهمها الإعتبارات السياسية والمصلحية.

وعند ظهور مفهوم "أمن الطاقة" في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين كان " تشرشل ويلسون" هو أول من أشار إليه بأنه " يكمن في التنوع والتنوع فقط "، ومنذ ذلك الوقت حتى الآن لا يزال التنوع هو المبدأ الحاكم في قضية أمن الطاقة، وقد إرتكز المقترب التقليدي في مفهوم الأمن الطاقوي على "أمن العرض ecurity of supply " [0] ، من خلال التركيز على توافر الإنتاج الكافي من مصادر الطاقة بأسعار في متناول الجميع؛ فأمن الطاقة لأي دولة يتحقق في حالة واحدة وهي أن تتوفر لديها موارد للطاقة آمنة وكافية، وهذا التعريف دعّمه تدخل القوى الكبرى في العديد من المناطق الرئيسية المنتجة للنفط لضمان تدفقه، وحاول المقترب التقليدي أن

يركز على أمن العرض سعيًا منه لتجنب أزمات الطاقة التي يقصد بها " ذلك الموقف الذي تعاني منه دولة ما من نقص في العرض من مصادر الطاقة، وهو ما يتزامن مع إرتفاع سريع في الأسعار بشكل يهدد الأمن القومي والإقتصادي" [1] .

وقد استوحى أنصار هذا المقترب هذا المفهوم من الأزمات التي عرفها النظام الدولي وخاصة منها الحظر العربي للنفط في 1973 وكذا الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979؛ أين تعرض العرض العالمي للنفط للإنخفاض وصاحبه إرتفاع أسعاره في الأسواق العالمية وأدى ذلك إلى تهديد إقتصاديات الدول الكبرى التي تعتمد على هذه المصادر الطاقوية.

ونجد أن تحديد المقصود بالأمن الطاقوي يختلف بإختلاف موقع الدولة في سوق الطاقة الدولية من كونها دولة منتجة للطاقة أو مستهلكة لها؛ فالبنسبة إلى الدول المصدرة للطاقة يقوم الجزء الأكبر من المفهوم على أمن الطلب على مصادر الطاقة لديها؛ أي يركز على على أمن العائدات من سوق الطاقة، وغالبا ما يكون المكسب الإقتصادي بتحقيق عائدات وفائض مالي شرطًا أساسيا للأمن الإقتصادي للدول المنتجة وهو ما ينطوي تحته أمن الطاقة لديه[2] .

في حين تولي الدول المستهلكة التي تعتمد في تلبية حاجياتها الطاقوية على الخارج أهمية إلى خطر توقف أو عرقلة إمداداتها، وبناء على ذلك تسعى الدول المستهلكة إلى تنويع مصادر الطاقة لديها في ظل تزايد حدة التنافس بين الدول الكبرى المستهلكة للطاقة وإستقرار أسعار الطاقة في السوق العالمية وهامش الأمن في حالات الطوارئ وطرح مصادر بديلة للطاقة [3] .

وفيما يلي سنتطرق لمفهوم "الأمن الطاقوي" من منظور بعض الدول الكبرى المستهلكة والمنتجة للطاقة:

*المفهوم الأمريكي لأمن الطاقة: يتمثل في خفض إعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على مصادر الطاقة المستوردة من الخارج عن طريق الترويج لأنواع وقود منتجة محليا مثل الإيثانول، وخفض مخاطر الصدمات السعرية بتنوع المصّدرين والمستوردين، وترى واشنطن أن الاعتماد على البدائل البيولوجية للطاقة تعد أحد أهم مقومات الأمن القومي الامريكي [4] .

*المفهوم الصيني لأمن الطاقة: بالنسبة للمفهوم الصيني حول أمن الطاقة نجد أن هناك وجهتي نظر حول ذلك؛ وجهة النظر الواقعية تُصِرُّ على فكرة أن تضاؤل مصادر النفط أمر محتوم وأن العلاقة بين أمن الطاقة والأمن القومي التقليدي**، من وجهة نظر الواقعية السياسية هي مسألة ربح وخسارة، وتؤكد وجهة النظر هذه أن اعتماد الصين على النفط المستورد أمر لا مفر منه، وأن الكميات المستوردة في تنام مستمر، والمشكلة أن معظم هذه الكميات تأتي من مناطق تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية التي لن توفر قطع هذه الإمدادات عن الصين في حال نشوب نزاع معها، وبناءً على ذلك، يقترح أصحاب هذا التوجه ضرورة تحقيق إكتفاء ذاتي فيما يتعلق بالطاقة، أو على الأقل تنويع مصادر الطاقة التي تعتمد عليها وكذلك تنويع الدول التي يتم إستيراد هذه الموارد منها وإنشاء مخزون إحتياطي لمواجهة المشاكل الطارئة التي قد تحصل في الإمدادات، وترى الحكومة الصينية ضرورة إستخدام الوسائل السياسية والعسكرية لتواكب إحتياجات البلاد النفطية ووارداتها من الخارج [5] .

أما وجهة النظر الثانية هي ليبرالية التوجه؛ والتي ظهرت في العقدين الاخيرين وتتحدى وجهة النظر الأولى لتقول أن الإعتماد على السوق الحّرة وتخفيض الإستهلاك النفطي بالإعتماد على وسائل أخرى هو الحل الوحيد لضمان أمن الطاقة بدلا من إنشاء قوة عسكرية[6] .

*الأمن الطاقوي بالنسبة لروسيا : بالنسبة لروسيا الإتحادية التي تعد من كبار منتجي الطاقة فأمنها الطاقوي لم يكن له مفهوم واضح ومحدد، لكن يمكن إستخلاص ذلك من خلال التحركات الروسية خاصة بعد مجئ "فلاديمير بوتين" حيث تمحورت حول الركائز التالية:

- محاولة إستعادة ما سبق وفقدته الدولة من مصادر النفط والغاز الطبيعي لصالح الشركات الروسية والغربية.

- ضمان السيطرة على خطوط وأنابيب نقل الطاقة في المنطقة، والحيلولة دون إنشاء خطوط جديدة لا تمر عبر روسيا أو لا تكون شريكة فيها.

- تزايد التوظيف السياسي لمصادر الطاقة في السياسة الخارجية لتحقيق بعض الأهداف الإستراتيجية والتكتيكية، بالإضافة إلى التعاون مع الدول الكبرى المصدرة للنفط والغاز الطبيعي، وكذا الأقطار الواعدة في مجال الطاقة[7] .

*الأمن الطاقوي بالنسبة للاتحاد الأوروبي: بالرجوع للإتحاد الأوروبي فقد أكدت الوثائق الصادرة عن المفوضية الأوروبية أن مفهوم أمن الطاقة لدول الإتحاد الأوروبي يقوم على أربع دعائم رئيسية على النحو التالي [8] :

- إدارة الطلب: ويقصد بها تقليل إستهلاك الطاقة قدر الإمكان.

- التنويع في مصادر الطاقة: الأمر الذي من شأنه تقليل التبعية لمنطقة أو دولة بعينها من خلال العمل على تحقيق الإكتفاء الذاتي.

- تجنب الأزمات في سوق الطاقة: إنطلاقا من قناعة مفادها أن تحقيق أمن العرض يتطلب أن تكون السوق منظمة بصورة جيدة بما يحول دون حدوث أزمات.

- التحكم في العرض الخارجي: من خلال الدخول في شراكات مع الدول الرئيسية التي يعتمد عليها الإتحاد الأوروبي في تأمين وارداتها من النفط والغاز الطبيعي.

ثانيا- محددات الأمن الطاقوي الأوروبي: يرتبط "الأمن الطاقوي" بجملة من المحددات التي تؤثر في إستراتيجيات الطاقة القومية والعالمية، والتي تدفع بالدول إلى تبني سياسات وإستخدام أدوات مختلفة على الصعيدين القومي والدولي، ويمكن إجمال أبرز المحددات المؤثرة في "أمن الطاقة" فيما يلي:

- إختلال ميزان العرض والطلب في سوق الطاقة العالمي من المنظور الإقتصادي، حيث هناك إرتفاع بوتيرة متزايدة في الطلب على الطاقة على إختلاف مصادرها طوال العقود الماضية، ويرجع ذلك بالأساس إلى تزايد معدلات النمو في العالم النامي والدول الصاعدة خصوصا الصين والهند، في مقابل أن الإنتاج العالمي من النفط والغاز الطبيعي لا يزال غير كاف لموازنة التزايد في الطلب العالمي على الطاقة ومصادرها [9] ، ولهذا نجد في آخر إحصائيات الوكالة الدولية للطاقة إشارة أن الطلب العالمي على الموارد الأولية للطاقة سيزيد بنسبة 36% بين عامي 2008 و2035 [0] ، وبالنسبة للإتحاد الأوربي فتتوقع الهيئة الأوروبية« European Commission » أن الطلب الأوروبي في تزايد مستمر ومرشّح لأن يصل في 2030 إلى 65%، لأن الطاقة التي يستهلكها الإتحاد الأوروبي أكثر من 80% منها تتركز أساسا على

النفط والغاز الطبيعي والفحم [1] ، وأن الإتحاد الاوروبي يستورد أكثر من 53% من إحتياجاته الطاقوية.

ومن المتوقع أن ينبثق صراع حول النفط وموارد الطاقة في السنوات القادمة كأمر محتوم نظرا لتراجع الإحتياطات وتزايد الطلب العالمي وكذا إتساع دائرة الدول المستهلك للطاقة، لكن مقدار العنف ومستوياته والمناطق التي ستكون محل الصراع لا يمكن تحديدها بدقة [2] ،ففي النهاية تواتر وسمة الحرب سيعتمدان على الثقل النسبي للعوامل الرئيسية الثلاث وتفاعلها: البيئة السياسية والإستراتيجية التي تصنع فيها القرارات حول الموارد، العلاقة المستقبيلة بين العرض والطلب وأخيرا جغرافية إنتاج توزيع النفط وغيره من الموارد الطاقوية[3] .

أ- القيود المفروضة على إمدادات الطاقة، ففي دراسته عن إعادة تعريف للأمن ميّز "ريتشارد أولمان" بين نوعين من تلك القيود: الأول عندما يصبح مصدر ما غير متجدد من خلال النضوب الطبيعي، والثاني عندما تٌفرض قيود على الإمدادات كقيود حكومية للحد من العرض من خلال فرض حظر أو مقاطعة أو إتفاق بين المنتجين على وقف الإمدادات من الطاقة وحظرها [4] ، فبعد رفع الحظر العربي في مارس 1973 وتراجع الأزمة الإقتصادية جرّاء ذلك تدريجيا، لكن تركت أثرا عميقا ودائما على الصلة المتصورة بين النفط والأمن القومي للقوى المصنعة الكبرى، وعليه فإن الدول المستهلكة المتخوفة من إنقطاع إمداداتها الطاقوية سعت إلى تقليل تعرضها للخطر إلى الحد الأدنى بالبحث عن مكامن جديدة للنفط والطاقة تكون أكثر أمن[5] ، هذا بالإضافة إلى إنشاء خزانات الإستراتيجية لتخزين الطاقة تحسبا لأي طارئ في الإمدادات.

ب- يَعتبر" هورسنل بول" أن التقلبات في الأسعار التي تنشأ من الإنقطاع أو التغييرات الناشئة نتيجة سياسة المنتجين "الإنقطاع السياسي" مثلما حدث مع حظر النفط العربي في 1973، و"الإنقطاع الأساسي" عندما لا يكون المعروض قادرا على الوفاء بالطلب المتزايد، وقد حدد ثلاثة أنواع من الإعاقات المفاجئة للإمدادات تتمثل في:

ت- إعاقة لأسباب قهرية: تنشأ نتيجة عدم قدرة المنتِج على تصدير إنتاجه لظروف داخلية أو خارجية مثل الحرب، ويمكن أن نذكر هنا الحالة الليبية حيث أثرت الأحداث الداخلية على مستوى إنتاج النفط الليبي وأدى بدوره إلى تأثر السوق العالمية للنفط وحدثت إرتفاع مفاجئ لأسعار النفط.

ث- إعاقة من خلال قيود على الصادرات: وتنشأ عندما تقرر دولة منتجة أو مجموعة من الدول فرض قيود على صادراتها لأسباب سياسية أو إستراتيجية.

ج- الحظر: والذي تتبعه دولة مستهلكة عندما ترفض إستيراد من دولة مصدرة معين- [6] .

ح- تركزّ العرض العالمي للنفط الذي يعد أهم الموارد الطاقوية في العالم حيث يخضع العرض العالمي للنفط للعديد من المحددات، يأتي في مقدمتها الطلب على النفط، الإمكانيات الإنتاجية المتاحة، سياسات الدول المنتجة للنفط والتي تدخل في إطارها السياسة الجماعية التي تقررها الأوبك بالنسبة لتحديد سقف الإنتاج وتوزيع الحصص بين الأعضاء، وفي ظل سيادة توقعات إرتفاع نصيب نفط " أوبك" الموجه لسد إحتياجات الطلب العالمي المتزايد من هذه المادة الحيوية من 40 %

في 1997 إلى 50% في 2020، وسيتركز إنتاجه على ستة دول وهي: السعودية، الامارات، الكويت، العراق، إيران وفنزويلا [7] .

وبالتالي سيتركز الإستهلاك العالمي على إنتاج هذه الدول التي أغلبها تقع في منطقة تتسم بكثرة الأزمات والصراعات، وهي منطقة الخليج العربي المرشحة بقوة للإمساك بمفاتيح الإمدادات النفطية بحلول 2020، وهذا ما يشكل تهديدًا كبيرًا للمصالح الطاقوية للدول المستهلكة، ومنها دول الإتحاد الأوروبي التي تعتبر أفقر الدول من حيث الموارد الطاقوية وفي نفس الوقت الأكثر إستهلاكا له[8] .

المحور الثالث: التحديات التي تواجه الأمن الطاقوي الأوروبي

للإتحاد الأوروبي ثقل سياسي واقتصادي في الساحة الدولية خاصة دول الأعضاء الكبرى المنشئة له، ويعد من اللاعبين المحوريين في ديناميكيات النظام الدولي، وكأي وحدة دولية يعرف تحديات وعراقيل في أدائه لأدواره سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، حيث يعرف نقصًا في الموارد الطاقوية التي تُعَدُّ المحرّك الأساسي لاقتصاد الدول والحكومات لما لها من أهمية إستراتيجية بالغة.

وتُعَدُّ الطاقة قضية إستراتيجية لسببين رئيسيين؛ من ناحية، يمكن اعتبار الطاقة كإستراتيجية لأنها تدخل في صميم طريقة المعيشة للمجتمعات الحديثة وقد لعبت دوراً حاسما في تطورها، ومن ناحية أخرى؛ أصبحت الطاقة أيضا مشكلة أمنية نظراً لأنه تدخل في نطاق عملية "الأمْنَنَة" التي تسعى كل الدول والوحدات في النظام الدولي لتجسيده[9] .

أولا- نقص الإنتاج المحلي والتبعية المتزايد للأسواق الخارجية: يبدو أن البعد الاستراتيجي للطاقة أصبح واضحًا عندما بدأت الاتجاهات نحو زيادة

استهلاك من الموارد الطاقوية، ومن ثم اعتماد على مصادر الطاقة الخارجية ويُعَدُّ هذا من التحديات التي يواجهها الغرب بصفة عامة والإتحاد الأوربي بصفة خاصة، لأنه يعاني من نقص حاد في الإنتاج المحلي بخصوص الموارد الطاقوية الأساسية (النفط والغاز الطبيعي والفحم) في مقابل إرتفاع حجم إستهلاكه المحلي منها، مما أدى إلى تخوف الأوروبيين من أزمة طاقوية في المستقبل القريب خاصة في ظل التنافس الدولي حول الطاقة ومصادرها.

وتشير إحصائيات 2008 أن إحتياطي النفط الأوروبي قُدِّر بـ 0,5% من إجمالي الإحتياطي العالمي، وما تم إنتاجه لم يتجاوز 2,7 % في حين أن حجم الإستهلاك الكلي وصل إلى مايقارب 22,3% من إجمالي الإستهلاك العالمي الذي قدِّر ب68,1%، أما الغاز الطبيعي فقد قدِّر إحتياطيه في نفس العام 1,6% من إجمالي الإحتياطي العالمي ووصل حجم إنتاجه داخل الإتحاد الأوروبي 6,2% فقط لكن حجم الإستهلاك وصل إلى مايقارب 16,2% من إجمالي الإستهلاك العالمي للغاز الطبيعي الذي وصل في مجموعه إلى 62,6%، ومن خلال هذه الإحصائيات نجد أن الإتحاد الأوروبي من كبار مستهلكي الطاقة في العالم في ظل إنتاج محلي ضعيف جدا[0] .

إن سوق الطاقة الأوروبية مرتبط بالأقاليم المصدرة لها حيث أدرك الإتحاد الأوروبي اعتماده على واردات الطاقة الخارجية بالكامل للمرة الأولى خلال الصدمة النفطية الأولى في السبعينيات، مما دفع بدول الإتحاد الموافقة بعد ذلك على ضرورة وجود مقاربة مشتركة حول ضرورة تشكيل مخزنات إستراتيجية للطاقة، أين اتخذت المفوضية الأوروبية خطوات لبناء إستراتيجية فيما يتعلق بأمن إمدادات الطاقة[1] ، وتجسدت فيما يعرف بـ "green paper" التي وضعها قادة الدول في 2001 وهي تتمثل في إنشاء "إتحاد طاقوي

أوروبي European energy communut"؛ أي فضاء أوروبي مشترك في مجال الطاقة بحيث تكون هناك أحكام مشتركة يستند لها الاتحاد في اتفاقياته الحالية والمستقبلية مع دول العالم الثالث المصدرة، وتعتبر "green paper" كفلسفة توجيهية لدول الاتحاد حيث تؤكد على أنه من الخطأ الاهتمام أو التركيز بشكل كبير على الأصل الجغرافي أو الوطني للواردات النفطية والطاقوية، بل على الاتحاد الأوروبي أن يعتمد على كل السوق العالمية للطاقة [2] .

وفي الإطار نفسه حدد " الكتاب الأخضر حول أمن الإمداد بالطاقة" الذي وضعته اللجنة الأوروبية" التابعة للإتحاد الأوروبي في 2006/3/8 في مجموع النقاط التالية:

*القرب الجغرافي للدول النفطية الشريكة مع الإتحاد الأوروبي ذلك أن تموقعها الجغرافي هذا القريب من القارة الأوروبية يساهم في سهولة عملية الاستيراد الطاقوي.

*الاحتياط الطاقوي الذي تزخر به هذه الدول الشريكة والذي يمثل موردًا هامًا وآمنًا لإمداد أوروبا به.

*وضع إطار للتعاون في مجال الطاقة مع الدول الشريكة " الندوة الأورو-متوسطية للطاقة"، وقد وضعت هذه الندوة في اجتماعها الثالث بمدينة "غرناطة" الإسبانية في 2000 أولويات لقطاعات ذات علاقة بموضوع الطاقة ترى فيها أنها أساسية:

- إصلاح الإطار التشريعي والتنظيمي وإعادة هيكلة الصناعة الطاقوية.

- إدماج الأسواق المتوسطية وتطوير الربط والاتصال الداخلي من خلال تحديث الهياكل القائمة، وتوسيع برنامج الإتحاد الأوروبي الخاص بترقية هذا الربط لهياكل ومنشآت النفط والغاز بين الإتحاد ومصادر الطاقة هذه.

– تنويع مصادر النفط وتشجيع استكشاف النفط واستخدامه[3] .

من خلال ذلك يتضح ضرورة تنويع مصادر واردات الاتحاد الأوروبي وعدم التركيز على أقطار بعينها؛ فالمنظور أو النهج الذي يتبعه الاتحاد الأوروبي لمسألة أمن الطاقة واسعة النطاق ومعقدة تنطوي على ثلاث سياسات منفصلة لكنها مترابطة: أولوية خلق آليات داخلية من أجل ضمان استدامة أمن إمدادات الطاقة، وأولوية توحيد جهودها الطاقوية من خلال سياسة خارجية وأمنية مشتركة، وفي الأخير تطوير سياساتها الداخلية والخارجية من أجل تحقيق حماية لبنيتها التحتية الحيوية[4] .

إن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي بشكل عام تؤيد اقتراح تقدمت به المفوضية الأوروبية في قمة الاتحاد الأوروبي في 2006، وهو إستراتيجية أوروبية من أجل تأمين الطاقة في المستقبل، التي تشمل جميع الأولويات الثلاث المذكورة سابقا، كما حددت هذه القمة المراحل والإجراءات الداخلية التي ينبغي اتخاذها لتحسين أمن الطاقة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي[5] :

- تنويع مصادر الطاقة واستعراض استخدام الطاقة النووية ووضع نهج مشترك لحل الأزمات.

- وضع إستراتيجية موحَّدة لزيادة حصة الطاقة المتجددة تصل إلى 15% وزيادة حصة الوقود الحيوي إلى 8% حتى2015.

ثانيا- إشكالية موثوقية موردي الطاقة للإتحاد الأوروبي: بالإضافة إلى ضعف الاحتياطي والإنتاج المحلي الأوروبي وتبعيته للدول المصدرة والأسواق الخارجية تتخوف دول الإتحاد من موثوقية مورديها باعتبارها المموِّن الرئيسي لاحتياجاتها الطاقوية، لأن البعض منها يعرف عدم استقرار داخلي وإقليمي والبعض الآخر وسّع من أسواق صادراته واتجه صوب أقاليم أخرى مُنافِسة للإتحاد الأوروبي في مجال استهلاك الطاقة.

إن المُوَرِّدِين الأساسيين للإتحاد الأوروبي كما سبق وأشرنا هم: روسيا والنرويج ودول شمال إفريقيا بدرجة أولى، ومن ثم دول الخليج ووسط إفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية. هذا فضلا على إعتماده على حوض بحر قزوين وآسيا الوسطى، ومن بين هذه الدول تلعب روسيا والنرويج الدور الأكبر في تموين دول الإتحاد بحاجياتها الطاقوية خاصة الغاز الطبيعي[6] ، لكن الاتحاد الأوروبي يتخوف من موثوقية مورديه خاصة العلاقات الروسية النرويجية في مجال الطاقة والذي يشكل تهديدًا للأمن الطاقوي الأوروبي.

فالتقارب النرويجي الروسي الذي نشهده في الآونة الأخيرة في مجال الطاقة على اعتبار أن النرويج هو منافس جيو- إقتصادي لروسيا في أسواق الطاقة وخاصة السوق الأوروبية، لذلك عملت النرويج على تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي مع روسيا لاسيما في مجال موارد النفط والغاز لشمال أوروبا وإقامة شراكة طويلة المدى، وفي خطاب ألقاه وزير خارجية النرويج في واشنطن في 2006 حدّد من خلاله العناصر الأساسية للسياسة الخارجية النرويجية وصرّح: " بأن تنمية العلاقات مع روسيا تشكل حجر الأساس للسياسة النرويجية في الشمال" وأضاف: "أن دولته تسعى إلى تحقيق وثبة في تنمية نمط جديد من العلاقات القائمة على الفرص المشتركة من خلال

تسيير الموارد الحيوية في المنطقة". وهو متابعة لما اعتبره "بوتين" شراكة طاقوية إستراتيجية بين النرويج وروسيا[7] .

غير أن الإتحاد الأوروبي يرى في هذه الشراكة تحديًّا جديدًا لأن كلًّا من روسيا والنرويج يسيطران معا على الواردات الأوربية؛ فمثلا تصدر روسيا للاتحاد الأوروبي ما يقارب 60% ومن المتوقع أن يصل إلى 80 % في 2030 من الغاز الطبيعي، والنرويج 22% من وارداتها، فضلا على تيَقُّنِ روسيا بأن النرويج هو البديل المناسب والأمثل لصادراتها من الغاز الطبيعي وتبعيتهم الطاقوية لها، فضلا على إدراك الإتحاد الأوروبي أنه دون الغاز النرويجي سيكون تحت سيطرة العملاق الروسي "غازبروم" التي ستملي عليهم قواعد لعبة الغاز وتتحكم بشكل نهائي في وارداتهم[8] ، وإذا اتفق هذين البلدين على سياسة طاقوية موحدة تجاه الاتحاد الأوروبي سيكون من الصعب على هذا الأخير أن يتحرر من السيطرة الروسية وتقليل البدائل حول تنويع مورديه، خاصة وأن النرويج تُعَدّ الدولة الأكثر موثوقية بالنسبة لدول الاتحاد باعتبارها أحد أعضاء الوكالة الدولية للطاقة، وتملك قطاع طاقة شفاف ومستقر وموثوق.

أما دول الأقاليم الأخرى وخاصة دول الشرق الأوسط هناك عدد من القضايا الهامة المتصلة بإمدادات الطاقة في مجال النفط في أوروبا، فرغم مركزية الشرق الأوسط من وارداته من الغاز الطبيعي، إلا أن الصدمات التي تحدث في المنطقة والتي تعرف عدم استقرار وصراعات داخلية وإقليمية تهدد بنيتها التحتية وعلاقاتها الخارجية، وهو ما يضطر أوروبا إلى أن تعتمد على روسيا في 25 سنة القادمة على واردات الغاز الروسية، هذه الأخيرة التي من المتوقع أن تنمو أكثر من مرتين مما سيزيد من تأثيرها على أمن الطاقة

الأوروبي، الأمر الذي دفع بالدول الأوروبية بالتوجه إلى مناطق أخرى غنية بالنفط والغاز وينطبق هذا بصورة رئيسية على جميع البلدان الأفريقية مثل أنغولا ونيجيريا، وإجراء محادثات حول إقامة الشراكة الطاقوية وقد تم ذلك بالفعل[9] .

ثالثا- صعوبة إيجاد سياسة طاقوية مشتركة وموحدة: رغم وصول الإتحاد الأوروبي كتكتل إقليمي إلى مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي والسياسي والأمني إلا أنه لم يصل إلى الهدف الذي سعى له المؤسسون الأوائل، وهو إقامة " ولايات أوروبية متحدة"، وعلى هذا الأساس طرح أكثر من سيناريو للوصول إلى مرحلة متطورة للإتحاد الأوروبي، تم إجمالها في ثلاثة سيناريوهات:

السيناريو الأول: اقترحه علنًا وزير الخارجية الألماني "يوشكا فيشر" ودعا فيه إلى المضي قدمًا نحو إنشاء مؤسسات فيدرالية أوروبية وإمدادها بالقوى التشريعية، وإجراء انتخابات نيابية على صعيد أوروبا وتكوين وحدة قيادة مركزية.

السيناريو الثاني: هو اقتراح قدمه بعض المنظّرين الأوروبيين لتشجيع الإتحاد الأوروبي على المضي نحو تكامل سياسي واقتصادي، والسماح للدول الأوروبية بالارتباط والتكامل؛ فبعضها له قوة اقتصادية والبعض الآخر له قوة عسكرية، ويستطيع كل الأعضاء المشاركة في اتخاذ القرارات.

السيناريو الثالث: هو اقتراح رئيس الوزراء البريطاني السابق" طوني بلير" بإجراء تعديل في فكرة أوروبا فيدرالية بدون مجموعة مركزية، بحيث يمكن لأعضائها تشكيل تجمعات مختلفة أكثر تكاملا لتحقيق أهداف معينة [0] .

فكل القوى الفاعلة داخل الإتحاد رغم أنها تسعى لتوحيد الرؤى في مجال السياسة الخارجية، فإنها تعاني من اختلاف المصالح الوطنية والمقاربات حول التحديات الجديدة والسياسات الواجب إتباعها لمواجهتها؛ حيث أن تنوع المصالح الوطنية وقَفَ حائلًا أمام إمكانية التحدث بصوت واحد خاصة فيما يتعلق بفكرة وجود سلطة فوق وطنية على سياسات الطاقة الوطنية، هذه السلطة هي المعارضة الرئيسية لسياسة طاقة مشتركة، حيث أصبح تفسير سلوك الدول والقوى المحركة للشأن العالمي يعتمد بالأساس على الأهمية المحورية للمنافسة على الموارد، كما أن السعي وراء تأمين الموارد الطاقوية وحمايتها أضحى سمةً بارزةً في تخطيط الأمن القومي، فكل دولة وحسب منظورها للأمن الطاقوي تسعى إلى وضع سياسات تتوافق وذلك المنظور، وانطلاقًا من موقعها في معادلة الطاقة وفي إطار المنظمات الدولية أو الهيئات الدولية التي لها صلة بمسألة الطاق .

خاتمة:

نخلص في نهاية هذه المقالة للقول أن "الطاقة" تحتل مركزا هامًا في سياسيات الدول والتكتلات الإقليمية والدولية؛ حيث أصبحت السياسات الأمنية لها ترتكز على الاقتصاد بشكل شبه كلي؛ مما يتطلب التشديد الزائد على الموارد على الأقل بالنسبة لتلك الدول التي تعتمد على واردات المواد الخام لأجل قوتها الصناعية، وأصبح السعي وراء الموارد قضية مركزية بوصفها إحدى الوظائف الأمنية الأولية للدولة، وهو ما يمكن ملاحظته ومن ثم إسقاطه على الحالة الأوروبية.

التهميش

*- تأسس الإتحاد الأوروبي وفق معاهدة ماستريخت في 1992 و تعد الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب في 1951 بمثابة نواته الأولى، الدول المؤسسة لها هي: ألمانيا، فرنسا،إيطاليا، بلجيكا، لوكسمبورغ، هولندا، وفي 1973 انضمت كل من بريطانيا و الدانمارك و إيرلندا. اليونان في 1981، و كل من البرتغال و إسبانيا في 1986. ثم انضمت له السويد و النمسا و فنلندا في 1995. و في 2004 إنضمت له عشرة دول من أوروبا الشرقية، اما بلغاريا و رومانيا فإنضمتا له في 2007، وآخر دول إنضمت له هي كرواتيا في 1 جويلية 2013. و بهذا يضم الإتحاد الأوروبي 28 دولة أوروبية بمساحة تقدر ب 3975000كم²، هذا قبل انسحاب بريطانيا مؤخرا منه بتاريخ 24 جوان 2016 .

[1] – جمال الدين بن عميّر و عمر قيرة، "مقاربة حول الأمن الطاقوي الأوروبي: قراءة في الأبعاد الإقتصادية لمكانة الجزائر"، الرائد المغاربي للدراسات السياسية والبحوث، العدد الأول (الجزائر: مركز الرائد، جوان 2013)، ص.10 .

[2] - "Les politiques européennes",(08/04/2017), Available at: http://www.touteleurope.eu/les-politiques-europeennes/energie.html

[3] -Ibid.

[4]- لطفي مزياني، "الأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي وإنعكاساته على الشراكة الأوروجزائرية"(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2012/2011)، ص.64.

[5]- جمال الدين بن عميّر وعمر قيرة، مرجع سابق، ص. 10.

[6]- نفس المرجع ، ص.11.

[7] - "Energie", (08/04/2017), Available at : http://www.touteleurope.eu/les-politiques-europeennes/energie.html

[8] – عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص.13.

[9]- المرجع نفسه، ص ص 45-46.

[10] - Florian Baumann," Energy Security as multidimensional concept", Center for Applied Policy Research, (policy analysis, No .1, March 2008), Available on : http://edoc.vifapol.de/opus/volltexte/2009/784/pdf/CAP_Policy_Analysis_2008_01.pdf , p.4.

[11]- خديجة محمد عرفة، أمن الطاقة وآثاره الإستراتيجية (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014)، ص 52.

[12]- عمر عبد العاطي ، مرجع سابق ، ص ص 48-49.

[13] - نفس المرجع ، ص 49.

[14] - المرجع نفسه ، ص 54.

** - يعرفه "**هارولد براون**" بأنه: القدرة على حماية الوحدة الطبيعية للأمة ووحدة أراضيها وضمان استمرار علاقاتها الاقتصادية مع العالم بشروط معقولة وحماية طبيعتها ومؤسساتها وسلطتها من التهديد الخارجي وضبط حدودها"، وللمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع : عبد الله محمد مسعود وعلي عباس مراد، الأمن والأمن القومي: مقاربة نظرية تطبيقية (ليبيا: المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، 2006)، ص ص. 21- 48.

[15] - علي حسين باكير ، التنافس الجيو-إستراتيجي للقوى الكبرى على مورد الطاقة: ديبلوماسية الصين النفطية الأبعاد والإنعكاسات (بيروت: دار المنهل اللبناني للدراسات، 2010)، ص ص 160-161.

[16] - المرجع نفسه ، ص 161.

[17] - خديجة محمد عرفة، مرجع سابق، ص ص.177، 178.

[18] - عمر عبد العاطي، مرجع سابق، ص 55.

[19] - نفس المرجع ، ص 56.

[20] - International Energy Agency, "World Energy Outlook 2010", (Paris, OECD/IEA, 2010), pp. 46-47.

[21] - Bekim Maksuti and Ylber Sela , "Challenge of the European Union's Energy Security Approach", Academicus International Scientific Journal, Available at: http://www.academicus.edu.al/nr11/Academicus-MMXV-11-106-115.pdf, p.107.

[22] - Annika Hedberg, "Europe's energy security – is the Energy Union the answer?" European Policy Centre (EPC) (28 January 2015), p.1.

[23] - مايكل كيلر، ترجمة: عدنان حسن، الحروب على الموارد: الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية (بيروت: دار الكتاب العربي، 2002)، ص.34.

[24] - عمرو عبد العاطي، مرجع سابق، ص.57.

[25] - مايكل كلير، مرجع سابق ، ص 38.

[26] - نفس المرجع، ص ص 57-58.

[27] - جمال الدين بن عميّروعمر قيرة، مرجع سابق، ص ص. 14، 15.

[28] - نفس المرجع، ص 15 .

[29] - Raphaël Metais, " Ensuring Energy Security in Europe: The EU between a Market-based and a Geopolitical Approach", (EU Diplomacy Papers 3/2013, Department of EU International Relations and Diplomacy Studies, 2013), Available at: https://www.coleurope.eu/sites/default/files/uploads/page/edp_3_2013_metais.pdf, p.8.

[30] - Ibid ; p.8.

[31] – لطفي مزياني ، مرجع سابق، ص 85.

[32] - RICHARD YOUNGS, "Europe's External Energy Policy: Between Geopolitics and the Market", Center for European Policy Studies, (CEPS Working Document No. 278/November 2007), Available at: http://aei.pitt.edu/7579/1/Wd278.pdf, p.2.

[33] - بوزيد أعمر، شركاء أم متنافسون؟ سياسات الصراع والتكامل في العلاقات الأمريكية-الأوروبية إتجاه منطقة غرب المتوسط (النفط والإرهاب نموذجا) (الجزائر: دار قرطبة للنشر و التوزيع، 2014)، ص ص.451، 452.

[34] - Bekim Maksuti and Ylber Sela, Op.Cit, p.106.

[35] - EUROPEAN COMMISSION, "GREEN PAPER : A 2030 framework for climate and energy policie" (Brussels, 2013), Available at: http://ec.europa.eu/energy/sites/ener/files/publication/GP_EN_web.pdf, p.2.

[36] - لطفي مزياني ، مرجع سابق، ص 88.

[37] - بعاسو عبد الجليل، "رهان الأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي: دراسة في الأبعاد والتحديات" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3 ، 2010/2009)، ص ص.114، 115.

[38] - نفس المرجع، ص ص 116-117.

[39] - Bekim Maksuti and Ylber Sela, Op.Cit, p.110.

للمزيد كذلك أنظر: بوزيد أعمر، مرجع سابق، ص ص.454، 485.

40- صدام مرير الجميلي، الإتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد (لبنان: دار المنهل اللبناني، 2009)، ص ص.243،44 .